علي الراشد ومبارك الخرينج والتميمي خلال الاجتماع

18 نائباً من المجلس المبطل اجتمعوا في ديوان الصانع للتنسيق

اجتمعوا في ديوان الصانع وأكدوا الاستمرار في التنسيق والتشاور

نواب «المبطل»: حكم «الدستورية» عنوان الحقيقة.. ولابد من دعوة فورية للانتخابات

- يجب ألا يكون هناك فراغ تشريعي وتأتي الدعوة للانتخابات في الوقت المحدد حسب النصوص الدستورية
- عدم تطبيق القانون على المتجاوزين والمسؤولين عن القرارات الخاطئة سبب تكرارها

كتب مصطفى كامل

أبدى النائب في البرلمان المبطل 2 يعقوب الصانع سعادته بلقاء زملائه الاعضاء المبطلين «وذلك على حد تعبيره»، وقال ان اللقاء جاء بهدف التنسيق والتشاور وتبادل وجهات النظر حول الاليات المهمة التي يرون بانها لا مناص من تحقيقها.

وأبدى الصانع في حديث للصحافيين عقب اجتماع نواب المجلس المبطل رضاءه التام لحكم المحكمة الدستورية، مشيرا الى ان الاحكام هي عنوان الحقيقة وان ذلك الحكم الصادر من شانه ازالة اللغط بالمجتمع.

واوضح الصانع عقب الاجتماع الذي عقد في ديوانه مساء الاول من امس بمنطقة كيفان ان المجتمعين شددوا على ضرورة الا يكون هناك فراغ تشريعي وان تاتي الدعوة للانتخابات المقبلة في غضون الوقت المحدد حسب النصوص والقواعد الدستورية وهو 60 يوما منوها الى ضرورة مراعاة وقت سفر المواطنين، داعيا الحكومة الى رفع تقريرها لصاحب السمو امير البلاد خلال فترة 60 يوما وخلال رمضان لأجل ضمان تواجد الجانب الاكبر من الناخبين داخل البلاد، مبينا ان المجتمعين اتفقوا فيما بينهم على توحيد الخطاب الاعلامي الخاص بهم في المرحلة القادمة.

ولفت إلى أن الاجتماع اشتمل على ضرورة التواصل من خلال لقاءات تشاورية مستقبلية تعقد بالمناطق مختلفة، مستنكرا حالة التخبط التي تسود الكويت في الفترة الاخيرة وما شابها من حل مجلسين متتاليين وهو ما يؤدي الى وجود عدم استقرار، مطالبا بضرورة تحديد المتسبب في الاجراءات الباطلة وتقديمه ليتحمل المسؤولية والجزاء التاديبي منوها في الوقت ذاته الى ان المعتاد عليه هو ترقية المخطئين ومكافاتهم مثل ما حدث في قضية «الداو».

- المطوع: الحكم لم يكن متوقعاً نهائياً ونخشى من إمكانية إبطال البرلمان القادم تحت ذريعة الإجراءات
- المري: الديمقراطية كل لا يتجزأ ويجب القبول بها كاملة والقضاء هو الركيزة الأساسية لها

وذكر ان الاجتماع تناول ايضا عدم تطبيق الحكومة للقانون على المقصرين والمتجاوزين والمسؤولين عن القرارات الخاطئة موضحا ان الخطاب القادم سوف ينطوي على ضرورة محاسبة المتسببين في ابطال الاجراءات الانتخابية للمجلسين المبطلين.

وقال الصانع ان الكويت تعيش في دوامة مضى عليها ردح من الزمن فاما ان تحل البرلمانات او السنة الجديدة ببطلان الاجراءات على حد تعبيره وتسال هل هناك من يتعمد وضع اجراءات معيبة حتى تقوم المحكمة بابطالها مستقبلا؟!

وذكر ان من كان في السابق يتهم البرلمان المبطل 2 بانه مجلس ربع الامة حاليا يرغبون في المشاركة بالانتخابات المقبلة وفق نفس النظام الانتخابي الذي سبق وان قاطعوه واعترضوا عليه واردف اهلا وسهلا بهم في مجلس «بو صوت» حياهم ليدخلوا معنا إلى النادي.

وأشار إلى أنه فيما يخص اللجنة العليا الوطنية للانتخابات فهي مطلب شعبي يطالب به الجميع على حد سواء لاسيما وان مجلس 2009 وصم بانه استخدم المال السياسي في التصويت مما ادى انتقاده وبشدة الامر الذي لا يدع مجال للشك بان يكون انشاء هذه اللجنة يمثل حالة من حالات الضرورة

وتساءل عن تشكيل لجنة الانتخابات التي تضم كوكبة من كبار المستشارين وما صاحبها من حكم أكد انها تفتقد الى النزاهة ولا تنطبق عليها حالة الاستعجال فهل هذا يعني ان مراسيم الشركات الاسكانية والشباب والرياضة وغيرها تاتي ضمن حالة الضرورة ؟!

وأكد أن مثل هذا المنحى سوف يفتح الباب على مصراعيه فيما يخص مراسيم الضرورة خاصة وان هناك ما يربو على 1250 مرسوما تنطبق عليهما الطريقة التي سلكتها المحكمة الدستورية في حكمها الاخير وهو ما يجعلها قابلة للطعن حيث انها صدقت من مجالس الامة السابقة وتحولت من مراسيم الى قوانين وتخضع لرقابة المحكمة الدستورية.

واوضح الصانع ان الفقه الفرنسي يؤكد على ان المحكمة الدستورية متى تدخلت في جوانب السلطتين التشريعية والتنفيذية بآلية اتخاذ مثل هذه المراسيم ووفقا لملاءمة اصدارها فهي تسمى «بحكومة القضاء».

وزاد ان المجتمعين تناقشوا حول الخطر الداهم الذي يتوقع ان تؤل اليه الاوضاع والمراكز القانونية التي ستكون عرضة للمتغيرات نتيجة حيثيات حكم المحكمة الدستورية.

وبسؤال الصانع حول ما اذا كان الاجتماع خلص الى الاتفاق على توجيه رسالة للقيادة العليا فيما يخص وقت اجراء الانتخابات، اجاب: لا يعنينا الوقت وانما ما تؤكد عليه اجراء الانتخابات خلال الفترة القانونية وهي 60 يوما من تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية.

وعن امكانية عودة مجلس 2009 أكد ان هذا الامر كان محل نقاش من قبل المجتمعين وانه مرفوض تماما اي تفكير في هذا الاتجاه مؤكدا انه في حال ذهبت الحكومة الى هذا الخيار فان جميع الخيارات بالنسبة لنواب المجلس المبطل 2 سوف تكون متاحة نافيا ما يتردد حول وجود فراغ تشريعي في هذه الاثناء، مستبعدا في الوقت ذاته امكانية اصدار مرسوم ضرورة بتغيير نظام اجراء الانتخابات المقبلة لتصبح خمس دوائر بصوتين لاسيما بعد خطاب سمو امير البلاد والذي لم يتطرق فيه الى مثل هذه الخطوة وايضا في ظل تقبل الناخبين بحكم المحكمة الدستورية.

بدورهم، وعلى هامش الاجتماع تحدث عدد من النواب السابقين والمبطلين فقد اكتفى النائب السابق مبارك الخرينج بالقول انه لا صوت يعلو على الاحكام القضائية وانها عنوان للحقيقة.

اما النائب السابق عصام الدبوس فاستبعد اجراء انتخابات في المرحلة المقبلة لافتا الى عودة مجلس 2009 وتعديل النظام الانتخابي ليصبح خمسة اصوات بصوتين خاصة وانه لا يمكن الدعوة للانتخابات الا في غضون 35 يوما ومن ثم ترد نفس الاشكالية بالمقاطعة.

من جانبه، أبدى النائب السابق سعدون حماد تخوفه من ابطال الاجراءات في الانتخابات القادمة مشددا على ضرورة عدم اصدار اي مراسيم ضرورة خلال هذه الفترة قبيل الدعوة للانتخابات لضمان عدم وقوع اخطا اجرائية في المرحلة المقبلة.

وفي المقابل أكد النائب السابق عدنان المطوع انه يعاني حالة من الاحباط على خلفية ابطال المجلس مشيرا ان هذا الحكم لم يكن متوقعا نهائيا متوجسا خيفة في ذات الوقت من امكانية ابطال البرلمان القادم تحت ذريعة الاجراءات الخاطئة وعن امكانية صدور مرسوم ضرورة بتعديل النظام الانتخابي ليصبح صوتين قال المطوع هناك امور لا تستدعي نقاشها نظرا لعدم اهميتها متوقعا ان تجري الانتخابات المقبلة خلال شهر رمضان المبارك مؤكدا ان فكرة المقاطعة لم تكن واردة بالاجتماع وانه تم الاتفاق على المشاركة.

اما النائب في المجلس المبطل هاني شمس فاكد ان الكل يجل ويحترم حكم المحكمة الدستورية حتى وان اختلف حوله مشيرا انه الملجأ والملاذ مشددا على ضرورة اجراء الانتخابات في غضون الفترة القانونية 60 يوما ووفق للنظام الانتخابي القائم الذي حصنته المحكمة الدستورية مؤخرا محذرا من عدم اللجوء لأمور اخرى قد تكون عرضة للطعن عليها في الايام القادمة واضاف شمس مطالبا بمحاسبة المتسببين في ابطال المجلسين الاخيرين وعن مشاركة التحالف الاسلامي في الانتخابات المقبلة قال ان التحالف سوف يشارك وبقوة

من ناحيته، قال النائب المبطل ناصر المري ان الديمقراطية كل لا يتجزأ ويجب القبول بها كاملة وان القضاء هو الركيزة الاساسية للديمقراطية مشددا على ضرورة احترام حكم المحكمة الدستورية لاسيما وانه صادر باسم حضرة صاحب السمو امير البلاد داعيا الى تغليب المصلحة العامة على الخاصة وان الكويت بحاجة الى اتحاد اهلها واضاف ان احترام السلطات امر واجب خاصة وان كل سلطة لها استقلالية وخطة عمل تسير من خلالها.

بدوره، اوضح النائب المبطل مبارك النجادة انه اذا تمت الانتخابات المقبلة وفقا لنظام الصوتين فانه امر مستغرب وسوف يكون مدخلا يسيرا للطعن في المجلس القادم وذلك استنادا لحكم المحكمة الدستورية الاخير محذرا من دخول البلاد في نفق مظلم وحلقة مفرغة لملا نهاية.

جانب من الحضور النيابي والإعلامي

- الخرينج: لا صوت يعلو على صوت الأحكام القضائية لأنها عنوان للحقيقة
- حماد: عدم إصدار أي مراسيم ضرورة خلال الفترة الحالية يضمن عدم وقوع أخطاء إجرائية
- هاني شمس: التحالف الإسلامي سيشارك بقوة في الانتخابات المقبلة
- العرف: اجتمعنا على حب الكويت والتسامي على الجروح واتفقنا على قبول أحكام القضاء النزيه

- الكويت تعيش في دوامة منذ زمن طويل فإما أن تحل البرلمانات أو تبطل كما يحدث أخيراً
- أي حديث عن عودة مجلس 2009 مرفوض وإذا سارت الحكومة في هذا الاتجاه ستكون لنا إجراءاتنا

وقال عضو المجلس المبطل عبدالله المعيوف انه تم خلال الاجتماع مناقشة حكم المحكمة الدستورية مشيرا الى ان الحضور اتفقوا على انه لا مناص من تنفيذ هذا الحكم والقبول به، وان كان هناك بعض الملاحظات والتحفظات عليه، الا انه يبقى حكما يجب ان يحترم وقابل للتنفيذ، وكلنا سمع وطاعة لهذا الحكم الذي يصدر باسم سمو الامير.

واضاف: لقد اتفقنا على توحيد الجهود، واستكمال المشاورات والتنسيق بيننا في المرحلة المقبلة، والبدء في العمل للانتخابات المقبلة، والحث على اجراء الانتخابات في موعد مناسب للشعب الكويتي، مشددا على ان اختيار موعد الانتخابات يجب ان يتناسب مع ظروف الناخبين وليس المرشحين.

وبين المعيوف ان الكل اشاد بدور المجلس والانجازات التي قام بها خلال فترة انعقاده، والحكم متروك للشعب الكويتي.

وتابع المعيوف: وان كنا بالنهاية قد شددنا على ضرورة ايجاد الية تختلف عما يجري في العمل السياسي، اذا لايمكن القبول باستمرار ابطال المجلس، على فترات طويلة لان ذلك من شانه اضعاف الديمقراطية كما يضع ثقة الشعب في مؤسساته، ونحن بحاجة الى مراجعة العديد من القوانين التي لاتتناسب مع الوضع الحالي، فهناك فقرات تؤدي الى هذا الاحتقان السياسي، ويجب على المجلس المقبل ان توحد التفسيرات الدستورية ويبقى تفسير واحد بحكم من المحكمة الدستورية خاصة في القضايا الجدلية.

بدوره، اوضح عضو المجلس المبطل خالد الشطي ان المجتمعين اتفقوا على ان هناك واقعا معينا يجب التعاطي معه بطريقة اكثر دستورية، لافتا انه تم التاكيد على وجوب التواصل بين الاعضاء المبطلين، من اجل التحرك على تداعيات الحكم.

من جهته، قال عضو المجلس المبطل مبارك العرف تشرفنا بدعوة الصانع، وقد اكد المجتمعون على احترام القضاء النزيه، وان يكون هذا الحكم حكما دستوريا في مصلحة الكويت وهو بتحصين الصوت الواحد.

واضاف العرف: اجتمع الاعضاء على حب الكويت والتسامي على الجروح، وان كانت الامور التي تمت بابطال المجلس توجع البعض لكننا بالنهاية نحتكم لهذا القضاء النزيه العادل، مؤكدا انهم يحتكمون للدستور في مسألة الستين يوما الخاصة بإجراء انتخابات.

- النجادة: إذا تمت الانتخابات وفق نظام الصوتين سيكون هناك مدخل يسير للطعن في المجلس القادم
- المعيوف: اختيار موعد الانتخابات يجب أن يتناسب مع ظروف الناخبين وليس المرشحين

الحضور في الاجتماع

علي الراشد
مبارك الخرينج
يعقوب الصانع
نبيل الفضل
عبدالله التميمي
مبارك العرف
حمد الهرشاني
بدر البذالي
سعد البوص
عبدالحميد دشتي
سعدون حماد
عصام الدبوس
مبارك النجادة
عدنان المطوع
ناصر المري
كامل العوضي
خالد الشطي
مبارك العرف

دميثير: أقدر حكم «الدستورية» وسأخوض الانتخابات المقبلة

خلف دميثير

أعرب النائب السابق خلف دميثير العنزي عن اعتزازه وتقديره بحكم المحكمة الدستورية الصادر الأحد الماضي والذي ينص على تحصين مرسوم الصوت الواحد، الامر الذي فند كل الاطروحات السابقة المشككة بدستورية هذا المرسوم.

واعلن دميثير في تصريح صحافي عن نيته خوض الانتخابات النيابية المقبلة في الدائرة الانتخابية الثانية.

معرباً عن ثقته بناخبي الدائرة والذين منحوه الثقة لتمثيلهم في مجلس الامة منذ أكثر من 25 عاما.

ودعا دميثير الكويتيين الى نبذ الخلافات والعمل على توحيد الكلمة والتركيز على ما يخدم مصلحة الكويت، والاسترشاد بالتوجيهات الاميرية السامية الكفيلة بالعبور ببلادنا الى بر الأمان.

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 مايو 2013

صافي قيمة الوحدة كما في 31 مايو	0.640 دك
العائد منذ التأسيس	-35.92٪
العائد منذ بداية السنة	21.409٪
العائد لشهر 31 مايو	7.64٪
القيمة الاسمية دك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للإستثمار
SHARQ INVESTMENT